(٢)

كمقدمة لمعالجة الرد الذي تفضل بـه الاخ موسى بريزات في هذا العدد من المجلة ، والذي اطلعت عليه بعد انتهائي من مناقشة الاخ عبد الحفيظ محارب ، اجدني مضطر لتوضيح بعض القضايا التي تبدو في مظهرها ذاتية . فعندما كتبت محاولتي الاولى كنت منتظرا ان تثير الاطروحة المتضمنة فيها ردود فعل مختلفة ايجابية وسلبية . فقد كنت مدركا ان تلك الاطروحة فيها من الجديد ما يجعل رفضها متوقعا انطلاقا من فهم آلية الظاهرة الجديدة في المجتمع ، وهي آلية اصبحت معهودة لدى جميع دارسي الاجتماع . فالظاهرة الجديدة تمر بمراحل متعددة قبل ان تصبح مقبولة اجتماعيا. واول هذه المراحل ما يتم فيها الاحتكاك بين الظاهرة الجديدة وما سبقها من ظواهر من الطبيعة نفسها ، وفي هذه المرحلة تقابل الظاهرة الجديدة بنفور يتراوح بين الرفض الكلي والرفض الجزئي تبعا للمصالح المترتبة على وجود الظواهر القديمة التي ترفض الجديد حفاظا على مؤسساتها القائمة . ثم تأتي مرحلة اخرى يتم فيها التفاعل بين الجديد والقديم تثبت فيها الظاهرة الجديدة وجودها واستحقاقها الحياة . وفي المرحلة الثالثة يجري قبول **الظاهرة** الجديدة من خلال قناتين : الاولى قناة توافقية بين القديم والجديد يتغلب ، في مركبهما ، الجديد بحكم حيويته ، والثانية تكوين « اتجاه » حول الظاهرة الجديدة يستقطب قطاعات مؤثرة في المجتمع هي عادة القطاعات الاكثر حركية ، مما يجعل الظاهرة تسود وتدخل في المرحلة الرابعة عندما تتحول الى قانون او نظام عام .

كذلك كنت مدركا منذ البداية ان في الاطروحة التي قدمتها بعض فجوات تحتاج الى لبنات تسد بها والا لما سميتها « محاولة اولى » . وكنت مقتنعا بان سد هذه الفجوات يأتي فقط من خلال الحوار الذي به تخصب الأفكار ، وبه فقط يمكن الوصول الى البناء الفكري المتكامل . مع هذه القناعة فقد كنت متوقعا ان يكون الحوار (او النفور اذا شئت حسب آلية الظواهر الجديدة) مبنيا على حد ادنى من معرفة الحقائق التاريخية والوقائع الراهنة وابرازها ، بدلا من الاسلوب الذي اتبعه الاخ بريزات في رده من صنف : « انني اعتقد لو ان الباحث ذهب ودرس ... » و « ليذهب الباحث وليدرس ... » ، و « يبدو ان الباحث غير ملم بحقيقة ... » ، واخيرا دعوته لي « باسم كل الاردنيين الفقراء » الى الذهاب الى الاردن لاتعرف ... ولأرى ... ولادخل البيوت .. وهذه الدعوة مقبولة (على الرغم من انني عشت في الاردن عشرين سنة) اذا ضمن لي الاخ بريزات ان اخرج من الاردن كما دخلت كي اجرب حظي في كتابة **محاولة ثالثة في اطروحة شرق الاردن الفلسطينية** . وبعد هذه المقدمة اتعرض لما طرحه الاخ بريزات .

الكيان والدولة والشعب :

لن ادخل هنا في جدل فلسفي حول هذه المفهومات الثلاثة ، على الرغم من الادراك الكامل ان تحديدها امر بالغ الاهمية ليس في موضوع بحثنا فحسب وانما في الفكر السياسي اجمالا . ان ما عنيته بالكيان في محاولتي الأولى هو : الوجود **السياسي** الذي تعبر ادوات واجهزة سياسية واجتماعية خاصة به من **وحدته وتمايزه** عن غيره . وليس شرطا ان يكون الكيان **دولة** ، فمنظمة التحرير الفلسطينية ، حسب المصطلح الفلسطيني والعربي هي **الكيان** بالنسبة للشعب الفلسطيني على الرغم من انها لا تتمتع بمواصفات الدولة . كذلك فان الكيان لا يعني الشعب ، فالشعب الفلسطيني « فقد كيانه الوطني » في العام ١٩٤٨ بمعنى واحد هو انه فقد الاجهزة والادوات السياسية المعبرة عن وحدته وتمايزه . وبقيام منظمة التحرير الفلسطينية استرجع الشعب الفلسطيني « كيانه الوطني » اي الوعاء الذي تتقولب فيه الوحدة والتمايز . ولكن الكيان يصبح الدولة اذا توفرت فيه اربع مواصفات ، وفقا للقانون الدولي ، تجعل من الكيان « دولة » . وهذه المواصفات هي : ١ ـ سكان دائمون . ٢ ـ اقليم محدد . ٣ ـ حكومة . ٤ ـ القدرة على اقامة علاقات مع الدول الاخرى (١)

أما بالنسبة للشعب People فيجب التمييز بين هذا المصطلح ومصطلح السكان Population فعلى الرغم من ان تعبير « الشعب » يطلق عادة على سكان دولة او قطر الا انه في المجتمعات التي يجري داخلها صراع سياسي واجتماعي يجب ان يكون لكل من المصطلحين معناه الحقيقي .